مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: سبل تفعيل صناعة التأمين والوعي التأميني في سورية
اسم الكاتب: د. محمد جودت ناصر، فراس نظير الأشقر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4146
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 08:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (1)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (1) 2009

سبل تفعيل صناعة التأمين والوعي التأميني في سورية

الدكتور محمد جودت ناصر*
فراس نظير الأشقر**

(تاريخ الإيداع 7 / 9 / 2008. قُبِل للنشر في 2009/1/15)

□ الملخّص □

يركز هذا البحث على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين في الجمهورية العربية السورية وخاصة بعد صدور المرسومين 68 لعام 2004 م ، و 43 لعام 2005 م اللذين يعدان بمنزلة محرك أساسي لتطوير عملية التأمين في سورية ، وذلك من خلال السماح لشركات التأمين الخاصة بالدخول للسوق السورية تحت غطاء تنظيمي تمثله هيئة الإشراف على التأمين ، وكذلك يركز على الوعي التأميني وسبل تفعيله لدى المواطن السوري .

من خلال ذلك توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج مفادها: أن السوق التأمينية السورية تحتاج لبذل المزيد من الجهود على كافة المستويات الإدارية والتنظيمية، وعلى مستوى العاملين بالتأمين، لنقله لمستقبل أفضل.

وُتختتم الدراسة بمجموعة من التوصيات ، أهمها اقتراح مشاركة كافة القطاعات العاملة بالمجال التأميني العام منها والخاص بالإسهام في مسألة نشر الوعي التأميني ، وضرورة تدريب الكوادر الوطنية المنوطة بشكل رئيس بعملية الاكتتاب ، ومواكبة التشريعات الحكومية والهيئات الرقابية التأمينية للمتغيرات الحاصلة في السوق السورية.

الكلمات المفتاحية: هيئة الإشراف على التأمين . الوعي التأميني . السوق التأمينية . الرؤيا الاستراتيجية للتأمين _ البرامج التأمينية .

* أستاذ – قسم إدارة الأعمال . كلية الاقتصاد . جامعة دمشق . دمشق . سورية.
** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم إدارة الأعمال . كلية الاقتصاد . جامعة دمشق . دمشق . سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (1)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (1) 2009

The Possibility of Insurance Industry and Perception Activation in Syria

Dr. Mohammad Jawdat Nasser*
Feras. N. Al-Ashkar**

(Received 7 / 9 / 2008. Accepted 15/1/2009)

□ ABSTRACT □

The present study focuses on the social and economical importance of Insurance in Syria after the acts 68 for 2004 and 43 for 2005 were put in force ; which allow for private insurance companies to work in the Syrian market in coordination with a supervision insurance committee ,and also focuses on the insurance culture of the Syrian customer .

The research reveals the following results: more efforts have to be expended in administration management and organization and insurance people to push insurance business to a abetter future.

Conclusion : recommendations to work on insurance culture spreading and on the nation stuffs, and to go along with the market changes with the government legislations .

Keywords: Supervision Insurance Committee – Insurance Culture – Insurance Market – Insurance Strategic vision – Insurance program.

* **Professor, Business Administration Department, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**
****Postgraduate Student, Department of Business Administration, Faculty of Economics-Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدمة :

حصلت في الآونة الأخيرة تغيرات مهمة وأساسية في العديد من الجوانب الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، وكان لقطاع التأمين حظ وافر من هذه التغيرات ، على الرغم من الأهمية التي توليها معظم اقتصاديات العالم لهذا الجانب لما له من دور فعّال في حماية المنشآت والمصالح وحماية الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الخطرة.

ويسهم التأمين إسهاماً كبيراً في عملية التنمية من خلال آليات الادخار فهو يوفر الوعاء الادخاري المناسب للأفراد الذين يؤمنون على حياتهم بتجميع المدخرات اللازمة لهم ولأفراد أسرهم من بعدهم لمواجهة مخاطر المستقبل و مفاجأته.

إضافة إلى دوره في حماية أموال المصارف بالتأمين على القروض والمقترضين ، ويشغل التأمين دوراً مهماً في حماية المنشآت الاقتصادية ، وبالتالي فهو يشجع على الاستثمار مهما ارتفعت درجة المخاطرة .

وإذا ما أحسنت شركة التأمين استثمار الأموال المحصلة من الأقساط ؛ فإنها ستوفر المزيد من المشاريع الاستثمارية و بالتالي توفر العديد من فرص العمل وتدعيم الاقتصاد .

ولما صدر المرسوم رقم 68 لعام 2004 م الخاص بإنشاء هيئة الإشراف والرقابة على التأمين لتدير التأمين كمنظومة عمل متكاملة من خلال رؤية استراتيجية واضحة المعالم ، فقد ألغى الحصرية التي كانت تتمتع بها المؤسسة العامة السورية للتأمين.

ثم جاء المرسوم رقم 43 لعام 2005 م الذي سمح لشركات التأمين الخاصة بممارسة أعمالها بالسوق السوري، وبالفعل كانا هذان المرسومان بمنزلة حجر الأساس الذي بموجبه أُتيح للعديد من شركات التأمين الخاصة باختراق حصرية المؤسسة العامة السورية للتأمين التي ظلت لعقود طويلة تعمل في السوق دون أي منافس ، معتمدة بشكل أساسي على عقود تفرضها إلزامية القوانين؛ مما أبعد مفهوم التأمين عن فكرته الأساسية بالنسبة للمواطن ، وهذا أسهم أو أورث على الأقل العديد من المشاكل التي يعاني منها قطاع التأمين السوري والتي تشكل تحديات كبيرة لسوق التأمين القادمة .

مشكلة البحث:

إن المشكلة التي يتمحور البحث حولها يمكن إيضاحها من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل مستوى الوعي التأميني الموجود في السوق السورية كافٍ لقيام شركات التأمين بممارسة كافة أنواع التأمين؟
- هل يوجد استراتيجية حكومية واضحة المعالم لمعالجة جانب نقص الوعي التأميني ؟
- هل يعد الدخل الفردي من العوائق الأساسية المترافقة مع مستوى الوعي التأميني ؟

أهداف البحث و أهميته :

يهدف البحث إلى الآتي:

1. تسليط الضوء على واقع صناعة التأمين السورية .
2. إبراز أهمية عمل القطاع التأميني الخاص إلى جانب الحكومي.
3. توضيح أهمية وجود سلطة رقابية تنظم عمل منشآت التأمين (هيئة الإشراف على التأمين) .

وتتبع أهميّة الدراسة من الأمور التالية :

إن وجود كيانات تأمينية متحررة ومتطورة ستدعم جانب الأمان في كافة المجالات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية؛ مما يعني زيادة الإنتاجية و التطور في المجتمع السوري.

1. تعزيز الفرص الاستثمارية والادخارية من خلال إقامة صناعة تأمينية مستقلة لها أسس ومبادئ .
2. أهمية نشر الوعي التأميني وإرساء القواعد الفاعلة للثقافة التأمينية من خلال السياسات و الممارسات التي ستعتمدها كافة القطاعات التأمينية .

فرضيات البحث:

1) هنالك علاقة ذات دلالة بين حجم نشاط قطاعات التأمين العامة والخاصة وبين مستوى الوعي التأميني لدى كافة شرائح المجتمع .
2) هنالك علاقة ذات دلالة بين ضعف مستوى الدخل و بين انخفاض مستوى الوعي التأميني .
3) هنالك علاقة ذات دلالة بين وضع استراتيجية حكومية واضحة المعالم وبين ضبط وتطور عمل التأمين العام والخاص .

منهجية البحث:

تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على الفحص والتحليل المرتكز على معلومات دقيقة، إضافة إلى الدراسة الميدانية المعتمدة على المنهج التطبيقي في الحصول على المعلومات المساعدة في إثبات فرضيات البحث.

الدراسات السابقة:

الباحث وعام النشر	عنوان البحث ومكان نشره	مشكلة البحث	أهم النتائج التي توصل إليها البحث
أمين العبد الله 1973	التأمين في سورية (نظام التأمين وريعيته في سورية)، معهد تخطيط الدولة	حصرية سوق التأمين بالأجهزة الحكومية أم فتح السوق لباقي القطاعات	اقترح ثلاثة أشكال لإدارة التأمين في سورية إما إدارته بشكل كامل من قبل الدولة أو إطلاقه وتحريره من قبضة الدولة، أو العمل بشكل مشترك بين القطاع العام و الخاص وهو ما يحصل حالياً
هدى صليبا شربتجي 1999	دراسة مقارنة لواقع التأمين بين سورية والكويت جامعة حلب	انخفاض الوعي التأميني في السوق السورية وتدني مستوى أداء الخدمة التأمينية في المؤسسة العامة السورية للتأمين دراسة مقارنة مع التأمين بالكويت	يوجد اختلاف في اتجاهات العاملين في قطاع التأمين في سوريا والكويت فيما يخص التأمين الإسلامي ، وبينت أنواع التأمين حسب الأهمية لكل من سورية و الكويت.
محمد	قياس الربح في	إن إنتاج قطاع التأمين في سورية	الاعتماد على معايير محاسبية عالمية

صالح طباخة 2001	المؤسسة العامة السورية للتأمين (دراسة تطبيقية مقارنة) رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه جامعة دمشق	ضئيل جداً مقارنة مع أبرز أسواق التأمين العربية ولذلك يحتاج الأمر إلى حل عاجل لا يحتمل التأخير	للنهوض بالواقع التأميني إلى المستوى المطلوب لتغعيله كقطاع منتج ، وركز الباحث في توصياته على ضرورة الاهتمام بمسألة الوعي التأميني ، وعلى ضرورة إيجاد مبدأ المنافسة وهذا ما أكده المرسوم رقم 68 لعام 2004
سوسن بركات 2008	سوق التأمين في سورية مجلة الرائد العربي ،العدد97 الجزء الثاني	اهتمام شركات التأمين الخاصة بقطاع التأمين على السيارات لما يحققه من أرباح ، وعدم الاهتمام بباقي الأنواع الأخرى التي يحتاجها السوق السوري	ضرورة الاهتمام بكافة أنواع التأمين المألوفة بالسوق السورية وضرورة طرح منتجات تأمينية جديدة تناسب التطورات الجارية برعاية هيئة الإشراف على التأمين.

أما بالنسبة لهذا البحث فهو يتميز بأنه يركز بشكل رئيس على المتغيرات التي طرأت على السوق السورية بعد المرسومين التشريعيين، وتناول بجانب كبير منه عملية الوعي التأميني لدى شرائح المجتمع السوري، وأيضاً مستوى الدخل الذي يعد من عوائق التأمين الرئيسة ، مستفيداً من الأبحاث المعروضة أعلاه بما يفيد البحث .

أولا. الدراسة النظرية:

مفهوم التأمين و أنواعه :

إن موضوع التأمين الأساسي هو تغطية الخطر ، و الخطر هو موضوع احتمالي يحتمل الحدوث أو عدم الحدوث . والهدف الأساسي من التأمين هو إعادة الشيء الذي يتعرض لحادث إلى ما كان عليه قبل وقوع الحادث.

ويعرف التأمين على أنه [1] : الاتفاق الذي يجري بين طرفين أحدهما مؤمن و الأخر مؤمن له ، و يقضي هذا الاتفاق قيام المؤمن بتغطية الأخطار المتفق عليها في عقد الاتفاق ، مقابل قيام المؤمن له بتسديد مبالغ معينة من المال أو أقساط يتفق عليها أيضاً في مضمون العقد ، وذلك لكي يتمكن المؤمن من استثمارها وتنميتها لتساعده في الوفاء بالتزاماته تجاه المتضررين في حال حدوث الخطر المتفق عليه في العقد .

ونستنتج من التعريف السابق أنه من خلال دفع مبلغ صغير و منتظم يعرف بـ (قسط التأمين) يمكن أن يوفر الإنسان لنفسه الحماية من الخسائر المالية التي من الممكن أن تصيبه عندما يتعرض لحادث غير متوقع ، أو يدخر مبلغاً من المال لتجده أسرته عند وفاته بشكل مفاجئ .

وكما عرف الأمريكيون التأمين على أنه [2]: عقد بمقتضاه يتعهد شخص بتعويض شخص آخر عن خسارة أو تلف أو مسؤولية تنشأ عن حادث عارض أو غير معروف مقدماً .

ولا بدّ من القول إن التأمين لا يحتمل بأية صورة أن يكون أو حتى يشابه المضاربة أو ما يسمونه (القمار) لأن المؤمن لا يربح إذا لم يحدث الخطر ؛ ولا يخسر إذا حدث . ذلك أن عقد التأمين الذي يعقد بين الطرفين يبنى على أسس فنية وعلمية وإحصائية مدروسة .

ولقد تطور التأمين كثيراً وأصبح يشمل مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونستطيع أن نذكر بعض أنواع التأمين المعمول بها في سوريا على النحو الآتي:

1. التأمين البحري [3]وهو أقدم أنواع التأمين المعمول بها عالمياً، يغطي الأخطار البحرية التي تتعرض لها السفن أثناء بنائها أو رسوها أو إصلاحها أو تجربتها، ويعوض أصحابها عن الخسائر المادية التي تلحق بهم من جراء وقوع واحد أو أكثر من الأخطار المغطاة ، كما يشمل هذا التأمين تعويض أصحاب السفن عن المبالغ التي يلتزمون بدفعها بسبب أخطار المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام السفن تجاه الغير .

2. تأمينات الحياة [4]التي تنتشر بكثافة في معظم دول العالم و خاصة المتقدمة منها، ويشمل هذا النوع جميع عمليات التأمين التي يكون الخطر المؤمن ضده فيها متعلقاً بحياة الإنسان ويهدف هذا التأمين إلى واحد أو أكثر مما يلي :

- دفع مبلغ من النقود عند وفاة شخص معين.
- دفع مبلغ من النقود لشخص معين عند بلوغه سناً معينة.
- الالتزام بدفع رواتب شهرية مدى الحياة أو لمدة محددة.
- يضمن نفقات الطبابة ، ونفقات التعطل عن العمل .

3. تأمين السيارات الذي ينقسم إلى مرحلتين الأولى إلزامي و الثانية تكميلي ، ولقد تطور هذا النوع كثيراً، ففي الآونة الأخيرة أصبح التأمين الإلزامي يشمل الأضرار المادية و الجسدية للغير بعد أن كان تأمين الإضرار المادية اختيارياً لمعظم المركبات السورية .

4. تأمين الحريق للمنازل و المصانع ، ويقصد به حماية ممتلكات الأفراد من الخسائر المادية التي تصيبها جراء الحريق .

5. تأمين السرقة: الغرض منه تعويض المتعاقد عن الخسائر التي تلحق به جراء سرقة ممتلكاته المنقولة، مثل الممتلكات المنقولة و النقود و غيرها .

6. التأمين الهندسي لأعمال البناء و المقاولات ضد أي خطر يمكن أن يتعرض له المشروع من انهيارات وتشققات، و سوء تصنيع، وفيضانات، وغيرها من الأسباب التي تكون خارجة عن إرادة المتعاقد .

7. تأمين البضائع المستوردة و المصدرة من أخطار الحريق و الفرق، و التدهور، والسرقة، ونقصان الوزن وهو في سورية تأمين إلزامي .

8. تأمين المسؤولية المدنية [5]ويتعهد هذا النوع من التأمين بتعويض الشخص الثالث المتضرر من قبل الشخص الثاني الذي يكون متعاقداً مع المؤسسة التي تعد الطرف الأول عن أي ضرر يلحق به شريطة أن يكون هذا الضرر مغطى بوثيقة التأمين .

وهناك أنواع عديدة من التأمين منها ما يتفرع عن هذه الأنواع ليواكب التطورات الحاصلة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ومنها غير موجود في بلادنا لعدم ظهور الحاجة إليه في الوقت الراهن أو لعدم قدرة شركات التأمين على ممارسة مثل هذه الأنواع ونذكر منها على سبيل المثال تأمين المحاصيل الزراعية و التأمين على الثروة الحيوانية وغيرها.

النتائج والمناقشة:

قطاع التأمين في سورية :

لقد شهد قطاع التأمين مؤخراً تطورات مهمة وأساسية في الأسواق النامية، أخذت عدة أنواع [6] كما يلي:

أولاً _ التحرير (Liberalization): إذ تتجه الأسواق الناشئة نحو أنظمة أكثر تحرراً، تقلل العقبات أمام دخول الشركات الأجنبية.

ثانياً _ نزع القيود (Deregulation) : وهو تحرير شروط المنافسة، والأسعار الرائجة في السوق من الضوابط أو القيود المفروضة.

ثالثاً _ الخصخصة: وهو بيع تدريجي لشركات التأمين وإعادة التأمين المملوكة من قبل الدولة.

رابعاً _ الجهود التي تبذلها السلطات الرقابية في ملاءمة القوانين المرعية الإجراء، والنظم المحلية مع أفضل المقاييس العالمية، لا سيما على صعيد الملاءة والإدارة الصالحة والشفافية.

خامساً _ دخول الشركات الأجنبية العملاقة إلى هذه الأسواق وازدياد المنافسة.

سادساً _ اعتماد مقاييس ملاءة مرتفعة.

يعد قطاع التأمين في سورية أحد أكثر القطاعات التي عانت خلال السنوات الطويلة الماضية من تداعيات احتكارها من قبل القطاع العام، فمنذ الستينيات من القرن الماضي تميزت المنظومة التأمينية بالجمود النسبي مقارنة بالتغيرات التي حدثت على هذا القطاع في الدول العربية والأجنبية ، وبقي التعامل خلال تلك السنوات محصوراً بالمؤسسة العامة السورية للتأمين، التي لم تقم بدورها التأميني بالشكل المطلوب بل كانت مؤسسة حكومية تعتمد في الكثير من جوانب عملها على التأمين الإلزامي الذي تفرضه القوانين والتشريعات وتأمين القطاعات الحكومية، ولم تتنبه لأهمية مسألة الوعي التأميني ولا لأهمية التأمين بحد ذاته من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية .

وكان المرسومان التشريعيان اللذان يعبران عن معظم أشكال التحول التأميني باستثناء الخصخصة ؛ بوابة التحول التأميني في السوق السورية، التي شهدت إقبالاً ملحوظاً من قبل مستثمرين، وشركات تأمين عربية بأموال تقدر قيمتها بمليارات الليرات السورية .

فحتى اليوم وصل عدد الشركات التي حصلت على التراخيص اللازمة لبدء مزاولة نشاطها التأميني في السوق السورية إلى اثنتي عشرة شركة بدأ بعضها بمزاولة العمل التأميني فعلاً، وهناك الكثير من الشركات التي مازالت بانتظار الترخيص لبدء العمل. ونذكر من هذه الشركات ما يلي [7] :

الجدول رقم (1) . شركات التأمين العاملة في سورية

أسم الشركة	تاريخ المزاولة	رأسمال الشركة	أبرز المؤسسين
1- المتحدة للتأمين	2006/6/4	850 مليار ليرة سورية	مجموعة UIC للتأمين ومجموعة المال الكويتية
2- السورية العربية للتأمين	2006/6/21	1000 مليار ليرة سورية	مجموعة بنك عودة
3- السورية الدولية للتأمين (آروب)	2006/7/6	1000 مليار ليرة سورية	أروب لبنان وبنك سورية و المهجر

4- الوطنية للتأمين	2006/8/6	850 مليار ليرة سورية	مستثمرون سوريون مغتربون
5- شركة التأمين العربية – سورية	2006/10/10	1050 مليار ليرة سورية	العربية اللبنانية للتأمين وشركة التأمين العربية العالمية
6- السورية الكويتية للتأمين	2006/10/10	850 مليار ليرة سورية	شركة الخليج للتأمينGISوبنك الخليج المتحد
7- الثقة للتأمين	2006/10/22	850 مليار ليرة سورية	شركة ظفار العمانية للتأمين، وشركة الثقة الدولية للتأمين والشركة القطرية العامة للتأمين
8- المشرق العربي للتأمين	2006/10/22	850 مليار ليرة سورية	مجموعة الفطيم الإماراتية، و صائب نحاس
9- الاتحاد التعاوني للتأمين	2006/11/2	1000 مليار ليرة سورية	دار التلاحم السعودية للخدمات التجارية، وشركة التأمين الإسلامية العالمية السعودية
شركات التأمين التكافلي (الإسلامي)			
10- العقيلة للتأمين التكافلي	لم تباشر بعد	2000 مليار ليرة سورية	شركة العقيلة الكويتية للاستثمار العقاري
11- النور للتأمين التكافلي	لم تباشر بعد	1500 مليار ليرة سورية	شركة النور الكويتية للاستثمار المالي
12- السورية القطرية للتأمين	لم تباشر بعد	850 مليار ليرة سورية	بنك قطر الدولي الإسلامي

المصدر : هيئة الإشراف على التأمين

إن هذا الإقبال لشركات التأمين الخاصة برؤوس الأموال الضخمة ، يعدُ مؤشراً مهماً على وجود المناخ الاستثماري المناسب للعمل بالسوق السورية ، على الرغم من وجود العديد من العقبات والصعوبات التي تنتظرهم .

وفيما يلي جدول يوضح تطور أقساط التأمين بين عامي 2006 و 2007 لكافة شركات التأمين ولكافة أنواع التأمين المعمول بها في سوريا [7]:

الجدول رقم (2) . تطور أقساط التأمين 2007/2006

الأرقام الليرة السورية

	فروع التأمين	أقساط التأمين		الفرق
		2006	2007	
1	حياة	42.318.519	68.765.511	26.446.992
2	صحي	81.982.640	252.246.234	170.263.594

3	بحري	952.794.587	949.291.259	23.496.672
4	السيارات إلزامي	3.616.799.829	3.904.598.899	287.799.070
5	السيارات تكميلي	950.000.000	1.714.171.504	764.171.504
6	الهندسي	192.239.718	320.686.265	128.446.547
7	الطيران	167.205.217	188.349.759	21.144.542
8	مسؤوليات	129.634.328	137.275.858	7.641.530
9	الحوادث العامة	155.638.477	214.106.735	58.468.258
10	الحريق	1.180.474.358	1.501.592.245	321.982.472
11	* تأمين المسافر	–	37.982.472	37.982.472
المجموع		7.442.087.673	9.289.066.740	1.846.979.067
* لم يكن متوفراً في السوق السورية في عام 2006				

المصدر : إحصائيات هيئة الإشراف على التأمين

ويوضح الجدول رقم (3) حجم أعمال شركات التأمين في السوق السورية لعام 2007 [7]

الجدول رقم (3) . أعمال شركات /2007

الأرقام الليرة السورية

الرقم	شركة التأمين	المجموع	نسبة أعمال الشركة إلى مجموع أعمال الشركات
1	المؤسسة العامة السورية للتأمين	5.529.437.826	%59.53
2	الشركة الوطنية للتأمين	900.588.535	%9.70
3	الشركة المتحدة للتأمين	724.900.607	%7.80
4	الشركة السورية العربية للتأمين	700.519.324	%7.54
5	الشركة السورية الدولية للتأمين – أروب	525.631.535	%5.66
6	شركة التأمين العربية – سورية	415.967.358	%4.48
7	شركة التأمين العربية – سورية	206.493.347	%2.22
8	شركة المشرق العربي للتأمين	145.054.377	%1.56
9	شركة الثقة السورية للتأمين	140.473.831	%1.51
المجموع		9.289.066.740	%100

المصدر : إحصائيات هيئة الإشراف على التأمين

لقد عملت الحكومة السورية ممثلة بهيئة الإشراف على التأمين _ التي تعد جهة رقابية ووصائية _ على تذليل العديد من المشاكل التي تعترض سبيل عمل الشركات الخاصة ، ولكن تبقى المشكلة الأهم وهي مشكلة قصور الوعي

التأميني لدى المواطنين، وترافق هذا القصور مع انخفاض المستوى المعيشي لدى الغالبية العظمى ، إضافة لمشكلة تحليل وتحريم التأمين الذي تنادي به فئة لا بأس بها من المواطنين ، والعديد من الأسباب التي أثرت بطريقة أو بأخرى في انخفاض مستوى الوعي التأميني .

الوعي التأميني في سورية:

لا تتحمل المؤسسة العامة السورية للتأمين وحدها كافة أسباب قصور الوعي التأميني لدى المواطنين في سورية بسبب الحصرية التي تمتعت بها على مدى خمسين عاماً .

ولا نستطيع أن نقول إنه كان من المرجو منها أن تقوم بدور مهم ورئيس في نشر الوعي التأميني .

ذلك لأن عوامل عديدة شغلت دوراً مهماً في عدم نمو الوعي التأميني في سورية من أهمها :

أ- الطبيعة السلوكية لأفراد المجتمع السوري التي تتصف بالمشاركة العائلية في حال حدوث خطر أو كارثة لأحد أفراد الأسرة، الأمر الذي لا يدفع الأفراد للبحث عن تغطية للمخاطر، وبالتالي الابتعاد عن التأمين و مضمونه.

ب- بالإضافة للعقيدة التي يحملها نسبة ليست بالقليلة من أفراد المجتمع السوري والتي تحرّم التأمين بكافة أشكاله ، حتى إنها يفضلون لو استطاعوا أن يتخلصوا من فكرة التأمين الإلزامي ؛ متجاهلين أن التأمين بكافة أشكاله لا يمنع وقوع الخطر، بل يخفف من أثاره الكارثية أحياناً التي تفوق طاقة الإنسان على تحملها وهذا مادعا الله إليه بقوله " وتعاونوا على البر و التقوى ولا تعاونوا على الإثم و العدوان " ، "ويد الله مع الجماعة " ..... الخ .

ت- طبيعة المشاريع العائلية و الصغيرة التي لا تنطوي على جانب كبير من المخاطرة .

ث- البيئة الاقتصادية المحدودة التي لا تسمح بإقامة مشاريع ذات مخاطرة عالية، وكانت هذه المشاريع محصورة بالجانب الحكومي القادر دائماً على تحمل ما ينجم عن الأخطار المحتملة .وبالتالي الابتعاد عن التفكير بالتأمين .

ج- ضعف الدخول بشكل عام والذي لا يسمح بمجرد التفكير بالتأمين .

ح- بالنسبة لبعض أنواع التأمين مثل تأمينات الحياة التي تهتم بالتأمين على حياة المواطن بالدرجة الأولى وبتجميع مدخراته بالدرجة الثانية . كانت تتعرض لمنافسة شديدة و إلزامية من جانب الهيئات الشعبية والنقابات التي كانت تفرض بشكل إلزامي على كافة العاملين المنتسبين لقطاع معين أن يشترك بها، و هي تقوم بدور التأمين من حيث ضمانات الوفاة و الادخار ، حتى أصحاب المصالح الحرة لهم نقابات ينتسبون إليها تعوضهم عن الجانب التأميني .

خ- المؤسسة العامة السورية للتأمين التي كانت رابحة دوماً بسبب التأمين الإلزامي الذي بلغ أكثر من 90 % من حجم نشاطاتها [8]؛ لم تشعر يوماً أنها بحاجة لنشر الوعي التأميني وإن كان لها بعض الإعلانات الطرقية والتلفزيونية؛ فإنها كانت تقوم بذلك من باب تنفيذ بند من بنود ميزانيتها ، ونود أن نؤكد أن المؤسسة معذورة في ذلك بسبب كل ماذكر أعلاه إضافة لأنها كانت محكومة بجهات وصائية و رقابية وبقوانين تحد من ممارستها للنشاط التسويقي الذي يعدّ الاستراتيجية الأساسية لنشر الوعي التأميني .

إلاّ أنه بعد أن تبنت الحكومة عملية تطوير الاقتصاد بمختلف أطيافه المالية والخدمية والتشريعية، وبعد دخول الشركات التأمينية الخاصة إلى السوق السوي أصبح الوضع مختلفاً تماماً ونستطيع القول إنَّ الأرضية الصلبة لعملية نشر الوعي التأميني بدأت بالتشكل، وستجد الحلول لمعظم المشاكل أعلاه من خلال شركات التأمين الإسلامية وغيرها و من خلال التشريعات الاقتصادية التي سهلت دخول المشاريع الكبيرة ذات المخاطر المتعددة .

الرؤيا الاستراتيجية للتأمين في سورية:

لقد أدركت الحكومة الثغرة الموجودة في قطاع التأمين السوري، فعمدت إلى إصدار المرسوم التشريعي رقم 68 تاريخ 2004/9/26، والقاضي بتأسيس (هيئة للإشراف على التأمين) التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وبالاستقلال المالي والإداري ويكون مقر الهيئة في مدينة دمشق، وترتبط بوزير المالية [9].

وجاء في المادة الثالثة من هذا المرسوم ما يلي [10] :

"تهدف الهيئة إلى تنظيم قطاع التأمين وإعادة التأمين والإشراف عليه مما يكفل توفير المناخ الملائم لتطوره، وتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الأشخاص وكذلك الإشراف على تجميع المدخرات الوطنية وتنميتها واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، ولها في سبيل ذلك القيام بالمهمات التالية :

- حماية حقوق المؤمَّن لهم والمستفيدين من أعمال التأمين ومراقبة الملاءة المالية للجهات، لتوفير غطاء تأميني كاف لحماية هذه الحقوق.
- تعمل على رفع أداء الجهات العاملة في مجال التأمين وإعادة التأمين، وكفاءتها، وإلزامها بقواعد ممارسة المهنة وآدابها، لزيادة قدرتها على تقديم خدمات أفضل للمستفيدين من التأمين، وتحقيق المنافسة الإيجابية بينها.
- تنمية الوعي التأميني وإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بأعمال التأمين وتعميمها.
- توثيق روابط التعاون والتكامل مع هيئات تنظيم التأمين على المستوى العربي والعالمي.
- أية مهام أخر تتعلق بتنظيم قطاع التأمين وإعادة التأمين يقرها المجلس.

وبسبب التغيرات الحالية التي يمرّ بها الاقتصاد السوري فإنه يعدّ من أكثر الاقتصاديات حاجةً إلى التأمين، وخاصة إذا ما أخذنا بالحسبان المؤشرات الآتية [11]:

تستحوذ سورية على أقل من 2% من مجموع أقساط التأمين في العالم العربي، مقابل 8% للبنان مثلاً [11].

إن نسبة الأقساط إلى الناتج المحلي (Insurance penetration rate)، بلغت 0.3% في سوريا ، مقارنة مع 2.9% في لبنان و1% في البلدان العربية [11].

إن إنفاق الفرد على التأمين (Insurance density)، بلغ 5.8 دولاراً قي سوريا ، وهو ثالث أقل إنفاقاً في العالم العربي، بالمقارنة مع 130 دولاراً في لبنان ومتوسط 25.5 دولاراً في العالم العربي [11].

إن هذه المؤشرات تظهر أن قطاع التأمين في سوريا يتمتع بإمكانيات نمو كبيرة، إذ يقدر الناتج المحلي الإجمالي في سوريا بـ24 مليار دولار في حين يبلغ التعداد السكاني فيها حوالي 18 مليون نسمة.

إن السلطات السورية تدرك الحاجة لإصلاح وتحرير الاقتصاد عموماً والقطاع المالي خصوصاً. وليست الإصلاحات المصرفية التي أجازت فتح المصارف الخاصة في سوريا، سوى خطوة مهمة في طريق الإصلاحات المالية والتأمينية. فالتشريعات التأمينية المناسبة، والقوانين والأنظمة الواضحة، ووجود كيان رقابي مستقل، والسماح بإنشاء شركات تأمين مملوكة من قبل القطاع الخاص، في سياق إصلاح القطاعات الأخرى، كل ذلك سيساعد قطاع التأمين في سوريا على تحقيق إمكانياته الحقيقية.

ولكي يتم اجتياز العقبات الموجودة في السوق السورية ، ينبغي الاهتمام بتنمية الكوادر العاملة في المجال التأميني و تأهيلها و إخضاعها لدورات تدريبية مميزة للنهوض بالأعباء الموكلة إليها وخاصة في سوق مثل السوق السورية وذلك للأسباب التالية :

1- يعدّ العمل التأميني عملاً دقيقاً و متميزاً ، ويحتاج من العنصر البشري إلى مجهودات كبيرة و برامج علمية متطورة و متقدمة لمواكبة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية في كافة المجالات والمناحي التأمينية .

2- لا يزال مستوى الوعي التأميني لدى الفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية دون المستوى المطلوب ، مما يفرض على العاملين في هذا القطاع أن يتمتعوا بمزيد من الخبرة والدراية بكافة أنواع التغطيات التأمينية التي تناسب كافة الشرائح و مختلف الفئات .

3- من المهم جداً أن يمتلك العامل في المجال التأميني الخبرة الكافية لتقدير حجم الأخطار التي يجب أن يغطيها العقد المقدم من قبله لأن أدنى خطأ أو تقصير في تقييم حجم الخطر المؤمن عليه؛ من الممكن أن يوقع الشركة في مشاكل لا تحمد عقباها .

ولم يغفل المشرع التأميني السوري عن هذا الجانب لذلك فتح المجال أمام الشركات المرخص لها بالاعتماد على كوادر أجنبية غير سورية بنسبة لا تتجاوز 40 % من نسبة عمالتها على أن تؤخذ موافقة هيئة الإشراف على التأمين في ذلك ، مما يفسح المجال أمام الكوادر السورية لزيادة خبرتها و كفاءتها بالعمل [12].

ولابدّ من ذكر بعض الأساليب التي تساعد على نشر الوعي التأميني في سورية :

1- تكثيف المحاضرات النوعية بإشراف مختصين في الأماكن ذات الاهتمام مثل غرف الصناعة التجارة و السياحة وكافة الفعاليات التي يكون لها اتحادات أو ممثلون .

2- يتوجب على شركات التأمين تصميم منتجات تأمينية تلائم القدرات المادية لكافة مستويات الدخل في سورية ، لتساعد بذلك أصحاب الدخول المنخفضة على التفكير بالتأمين .

3- من واجب الحكومة تشديد الرقابة على آليات عمل شركات التأمين لمنع الغش والتدليس على المواطنين الذين لا يمتلكون الخبرة الكافية وبالتالي إحلال الثقة بين المواطنين و شركات التأمين .

4- لا بدّ من تمتع العاملين بشركات التأمين الخاصة والعامة من امتلاك الخبرة الكافية و المؤهلات المطلوبة لإقناع الزبون من ناحية، و لإيجاد المنتج التأميني الملائم له.

ثانيا. الدراسة الميدانية:

مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع البحث على شركات التأمين السورية وهيئة الإشراف على التأمين ، والوكلاء و المنتجين المنتشرين في كافة أنحاء القطر .

وبحسب جدول سيكاران نجد أن عينة البحث تتمثل بالمؤسسة العامة السورية للتأمين ممثلة بمدارئها ومعاونيهم ووكلائها الذين سنختار من 10 وكلاء ، والشركة الوطنية للتأمين ممثلة بمدرائها ومعاونيهم و وكلائها الذين سنختار 10وكلاء ، وبعض الأشخاص الذين يتعاملون بالتأمين والبالغ عددهم 10 أشخاص وبالتالي يكون حجم العينة /50/ عضواً يعمل بقطاع التأمين .

أسلوب التحليل الإحصائي:

تمت معالجة أسئلة الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS14) Statistical package for social sciences ، ولتسهيل عملية التحليل قد تم ترميز بيانات الدراسة برموز قيمية كما يلي:

/1/ غير موافق بشدة، /2/ غير موافق، /3/ حيادي، /4/ موافق، /5/ موافق بشدة. وبهدف إثبات أو نفي الفرضيات أو الأسئلة فقد تم مقارنة قيمة المتوسط الحسابي الناتج مع متوسط المقياس /3/ درجة وفقاً للمجالات التالية:

(1. 1,99) رفض بشكل عال. (2. 2,49) رفض بشكل جيد. (2,5. 2,99) رفض بشكل متدن.
(3. 3,49) قبول بشكل متدن. (3,5. 3,99) قبول بشكل جيد. (4. 5) قبول بشكل عال.

مجالات تقويم واقع التأمين في الجمهورية العربية السورية:

نظرا لقيود البحث سيتم التركيز على بعض هذه المجالات التي أمكن فرزها من واقع العمل السوق الحالية للتأمين :

المجال الأول: القطاع الحكومي والخاص . المجال الثاني: الوعي التأميني .
المجال الثالث:البرامج التأمينية. المجال الرابع: الرقابة التأمينية.
المجال الخامس:وكلاء التأمين . المجال السادس: المنافسة التأمينية.
المجال السابع: الانفتاح الاقتصادي . المجال الثامن: المدراء والموظفون في قطاع التأمين.

سنرمز لكلمة التكرار بـ (ت) وللنسبة بـ (ن) أينما وردت في اختبار الفرضية

اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة بين حجم نشاط قطاعات التأمين وبين مستوى الوعي التأميني المنتشر .

سيتم اختبار هذه الفرضية وذلك بالتركيز على المجالات الأول والثاني و السادس مع الأخذ بالحسبان أن التقيّد بهذه المجالات سيساعد في زيادة مستوى الوعي التأميني لدى المواطنين .

الجدول رقم (4) . أسئلة متعلقة بالفرضية الأولى.

معايير تقييم المجالين الثاني و الثالث	درجة الموافقة										الوسط الحسابي	متوسط المقياس المستخدم
	5		4		3		2		1			
	موافق بشدة		موافق		حيادي		غير موافق		غير موافق بشدة			
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن		
أسهمت حصرية التأمين بالحكومة بتخفيض مستوى الوعي التأميني	21	0.42	14	0.28	5	0.10	8	0.16	2	0.04	3.92	3
تبرز أهمية التأمين الحكومي بالتأمين على النشاطات الاقتصادية الحكومية من مبدأ إلزامية التأمين .	11	0.22	19	0.38	0	0	14	0.28	6	0.12	2.85	3
لم تكن البرامج التأمينية الحكومية تتناسب مع القدرة المادية للأفراد .	16	0.32	7	0.14	0	0	12	0.24	15	0.30	2.69	3

تنبهت الحكومة لأهمية التأمين من خلال قرارات فتح الأسواق	20	0.40	17	0.34	4	0.08	7	0.14	2	0.04	3.03	3
أسهمت شركات التأمين الخاصة بتنشيط عملية نشر الوعي التأميني	25	0.50	20	0.40	1	0.02	4	0.08	0	0	4.16	3
شغلت المنافسة بين القطاع العام و الخاص وبين شركات القطاع الخاص دورها المهم بالاهتمام بالمواطن بشكل أكبر	28	0.56	18	0.36	6	0.12	0	0	0	0	4.57	3

من الجدول السابق، واستنادا إلى قيم الوسط الحسابي وخاصة بالنسبة للسؤال الأخير، حيث كانت قيمة الوسط الحسابي 4.57، فقد تم إثبات السؤال بشكل عال مما يدل على الدور الفعال للمنافسة في الاهتمام بالمواطن و تحسين نوعية الخدمة المقدمة له . ولتحقيق مزيد من الدقة والتأكد فقد تم استخدام تقنية Comput التي تسمح بإيجاد متغير جديد، يعبّر عن أكثر من متغير من المتغيرات الموجودة (الأسئلة المعبّرة عن الفرضية)، إذ يظهر الجدول التالي رقم (5) الإحصائيات الخاصة بالمتغير الجديد المعبّر عن الفرضية.

الجدول رقم (5). اختبار الفرضية الأولى

VAR1	T	df	Sig(2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence interval of Difference	
					Lower	Upper
	15.416	39	000.	2.27	1.99	2.57

يظهر من خلال الجدول أننا واثقون بمقدار خمس وتسعين بالمائة بأن الوسط الحسابي لن يقل عن 1.99 ولن يزيد عن 2.57، أي أننا نستطيع القول إن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم نشاط قطاعات التأمين وبين مستوى الوعي التأميني المنتشر .

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة بين ضعف مستوى الدخل و بين انخفاض مستوى الوعي التأميني .

سيتم اختبار هذه الفرضية وذلك بالتركيز على المجالات الثاني والثالث والخامس والسادس مع الأخذ بالحسبان أن التقيّد بهذه المجالات سيساعد على زيادة مستوى الوعي التأميني لدى المواطنين .

الجدول رقم (6) . أسئلة متعلقة بالفرضية الثانية.

معايير تقييم المجالات الثاني و الثالث والخامس والسادس	درجة الموافقة										الوسط الحسابي	متوسط المقياس المستخدم
	5		4		3		2		1			
	موافق بشدة		موافق		حيادي		غير موافق		غير موافق بشدة			
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن		
يعد التأمين حاجة أساسية و ضرورية في حياتك	5	0.10	12	0.24	10	0.20	18	0.36	5	0.10	2.45	3
يساعدك دخلك في توفير جزء منه لعملية التأمين	0	0	0	0	2	0.04	28	0.56	20	0.40	4.75	3
يوجد منتجات تأمينية تناسب دخلك و تلبي رغباتك	2	0.04	10	0.20	15	0.30	13	0.26	10	0.20	2.39	3
عملت شركات التأمين الجديدة على طرح منتجات تتلاءم مع قدرتك الشرائية	4	0.08	8	0.16	8	0.16	18	0.36	12	0.24	2.44	3
تفضل التعامل مع الوكلاء أم التعامل مباشرة مع الشركة	17	0.34	21	0.42	0	0	8	0.16	4	0.08	3.24	3
هل تستطيع الحكم على المنتجات التأمينية المتنافسة من حيث المنافع و الأسعار	18	0.36	20	0.40	0	0	8	0.16	4	0.08	3.22	3

من الجدول السابق، واستنادا إلى قيم الوسط الحسابي وخاصة بالنسبة للسؤال الأخير، حيث كانت قيمة الوسط الحسابي 3.22، فقد تم إثبات السؤال بشكل متدن ، مما يدل على أنه يوجد نوع من العلاقة بين مستوى الدخل و بين مستوى الوعي التأميني . ولتحقيق مزيد من الدقة والتأكد فقد تم استخدام تقنية Comput التي تسمح بإيجاد متغير جديد، يعبّر عن أكثر من متغير من المتغيرات الموجودة (الأسئلة المعبّرة عن الفرضية)، إذ يظهر الجدول التالي رقم (7) الإحصائيات الخاصة بالمتغير الجديد المعبّر عن الفرضية.

الجدول رقم (7). اختبار الفرضية الثانية

VAR1	T	df	Sig(2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence interval of Difference	
					Lower	Upper
	14.89	39	000.	2.45	2.16	2.84

يظهر من خلال الجدول أننا واثقون بمقدار خمس وتسعين بالمائة بأن الوسط الحسابي لن يقل عن 2.16 ولن يزيد عن 2.84، أي أننا نستطيع القول إن هنالك علاقة ذات دلالة بين ضعف مستوى الدخل و بين انخفاض مستوى الوعي التأميني.

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة بين وضع استراتيجية حكومية واضحة المعالم وبين تطور عمل التأمين.

وجدنا أنه من الصعوبة اختبار هذه الفرضية من خلال الاستبيان وذلك لأنه من المبكر جداً الحكم على استراتيجيات الحكومة المتعلقة بآليات العمل التأميني مع الأخذ بالحسبان أنه لم يمضِ الوقت الكافي لظهور النتائج .

ألا أننا نستطيع الحكم على هذه الفرضية من خلال نتائج بعض القرارات التي اتخذتها الحكومة في سبيل تنشيط قطاع التأمين من جهة كان القرار رقم 43 لعام 2005 الذي سمح لشركات القطاع الخاص العربية و الأجنبية بمباشرة أعمالها بالسوق السورية كما أسلفنا بمقدمة هذا البحث، وحدد لها حدوداً دنيا لرأس المال لكي لا تكون شركات تأمين وسيطة، وفرض عليها اتخاذ مركز رئيس وفروع في عدد من المحافظات ، ليضمن بذلك قيام شركات تأمين حقيقية تهتم بالسوق و بآليات عمله. وكان القرار رقم 68 لعام 2004 الذي قضى بإنشاء هيئة الإشراف على التأمين لتكون الجهة الرقابية والتنظيمية لكافة القطاعات العاملة في مجال التأمين من شركات خاصة و عامة ووكلاء تأمين و منتجين وغيرهم لكي تضمن بذلك حقوق المواطنين، وترقب سير العمل في الشركات الخاصة والعامة على التوازي، وآخر ما قررته هيئة الإشراف على التأمين نظام الحوكمة الذي يفرض على شركات التأمين اتباع أسس معينة، وقواعد محددة في عملها لتضمن بذلك منع حدوث الأخطاء من جهة، ولتزيد من فاعليتها في تفعيل السوق وتطويره .

وبالتالي نستطيع القول إنه لو لم تقم الحكومة بهذه الإجراءات لبقي سوق التأمين يعاني العديد من المشكلات ولم يكن ليأخذ الصورة الحالية التي هو عليها الآن . ونؤكد من خلال عملنا في قطاع التأمين أن الحكومة ممثلة بهيئة الإشراف على التأمين بالدرجة الأساسية، و بجهات أخر تسعى بكل ما تمتلك من صلاحيات، وخبرات إلى تطوير الوضع الحالي الذي يختلف تماماً عن ما سبق . وهذا ما يؤكد صحة الفرضية وبالتالي يوجد علاقة بين اهتمام الحكومة بوضع استراتيجية واضحة لآليات عمل التأمين، وبين تطور العمل بشكل منظم .

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات:

على ضوء الدراسة الميدانية السابقة ونتائج اختبار فرضيات البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعاني سوق التأمين السوري من وجود عدة مشاكل بسبب حصرية التأمين على مدى خمسين عاماً بمؤسسة للتأمين الحكومية مما يفرض على كافة الفعاليات التأمينية بذل المزيد من الجهود .
- لم يكن هناك أي اهتمام بمصلحة المواطن التأمينية ، مما أسهم في قصور الوعي التأميني لديه .
- إن انعدام عملية التسويق بمختلف مفاهيمها أسهم إسهاماً حقيقياً في عدم نشر الوعي التأميني .

❑ لا توجد الخبرات الكافية لدى العاملين ضمن الحقل التأميني ، بسبب صعوبة اقتناء هذه المعرفة وخصوصاً أنها بحاجة للممارسة العملية التي لم تتح إلا مؤخراً بالسوق السورية .

❑ إن ضعف الدخل الفردي أسهم بشكل رئيس في عدم اهتمامه بالتأمين .

❑ ما زالت شركات التأمين الجديدة في السوق السورية تعاني من مشكلة ضعف مستوى الدخل بشكل عام، الأمر الذي لم يشجعها على إطلاق برامج تأمينية متنوعة و مناسبة.

❑ لم تعتمد شركات التأمين الجديدة على استقطاب زبائن جدد، بل عملت على تحويل زبائن المؤسسة الحكومية إليها طلباً للربح السريع.

❑ إن العديد من الهيئات والمنظمات الحكومية والاجتماعية، والنقابات العمالية تعدّ منافسة للقطاع التأميني بما تقدمه من ضمانات، وخاصة فيما يتعلق بتأمينات الحياة.

❑ العامل الديني لدى الغالبية العظمى من المواطنين يفرض على شركات التأمين بذل المزيد من الجهود من أجل نشر الوعي التأميني.

❑ ارتباط العديد من أصحاب الفعاليات الاقتصادية العريقة بعقود تأمين خارجية توفر لها الطمأنينة والأمان .

التوصيات :

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، أستطيع كباحث طرح التوصيات التالية:

❑ الاهتمام الحثيث من قبل الدولة ممثلة بكافة فعالياتها بعملية نشر الوعي التأميني من خلال الاعتماد المكثف على الندوات وغيرها من الأساليب المساعدة على ذلك مثل:

1- الاعتماد على حملة تسويقية واسعة النطاق تشمل كافة الأنواع التأمينية وتستمر لمدة طويلة وتكون بإشراف أخصائيين تأمينين.

2- العمل على تطوير مهارات العاملين في المجال التأميني بحيث تصبح إمكانياتهم تلائم الواقع الحالي للسوق السورية وهذا يعد عنصراً هاماً في مسألة نشر الوعي التأميني لملاقاة احتياجات الزبائن .

3- نشر الوعي التأميني من خلال طرح برامج تأمينية تتلاءم مع الإمكانيات المادية المتاحة للمواطنين بحيث يتسنى لهم الحصول على تغطية تأمينية مناسبة.

❑ من واجب هيئة الإشراف على التأمين إجراء تقييم دوري للعقود المطروحة من قبل شركات التأمين لضمان ملاءمتها للمستهلك السوري.

❑ ضرورة اختيار وكلاء تأمين يتمتعون بالكفاءة اللازمة للقيام بدور مسوقي عقود تأمين.

❑ يتوجب على شركات التأمين اتباع أحدث الطرق التسويقية لنشر الوعي التأميني من جهة وللحصول على العقود من جهة أخرى .

❑ ضرورة الاهتمام بالتكنولوجيا وخاصة في مجال الخدمات التأمينية، والاستفادة من ثورة المعلومات الحاصلة في جميع مجالات الحياة، وبالتالي فإنه يجب على شركات التامين أن تواكب هذه التطورات.

❑ التعاون والتنسيق بين شركات التأمين بدل التنافس.

❑ إن ربط التأمين مع المؤسسات المالية سواء الخاصة أو العامة سيساعد بشكلٍ فعال على نشر الوعي التأميني وذلك من خلال تبسيط إجراءات الدفع والتعاقد مع الأخذ بالحسبان أن البنوك و المصارف تمتلك المعرفة الكافية

بحاجات زبائنها، وهذا ما يسمى بالتسويق البنكي (التسويق عن طريق المصارف) وهو مطروح على نطاق واسع في كافة دول العالم المتقدمة منها والنامية.

- ضرورة ربط التأمين بالجامعات و المعاهد من خلال فتح أقسام تأمينية ، ولا ضرر من الاعتماد على المعاهد والجامعات الأجنبية من ذوات الاختصاص.
- ضرورة متابعة تحديث القوانين والتشريعات بما يواكب التغيرات الحاصلة في الساحة التأمينية .

ولقد تم مؤخراً في سورية بعد البدء بتطبيق قانون السير الجديد، إلزام كافة المركبات السورية والأجنبية بالحصول على التأمين الإلزامي من المرحلة الثانية بعد أن كان هذا النوع من التأمين اختيارياً إلا للسيارات السائحة. أما الآن فقط أصبح إلزامياً لكافة المركبات مهما كانت فئتها والمقصود بالمرحلة الثانية من التأمين الإلزامي هو أن عقد التأمين يشمل كافة الأضرار المادية و الجسدية للغير. أن هذا الإجراء سيخفف كثيراً من نتائج الحوادث، وبالتالي سيساعد في زيادة الوعي التأميني، وسيزيد من إدراك الأهمية التأمينية.

المراجع:

1- ناصر، محمد. أساسيات التأمين بمفهوميها النظري و التطبيقي ، الجزء الأول ، دمشق ، سوريا، 2007، 18.

2- ERIC. M. Olson, ORVILLA . C. Walker, Jr., ROBERT. W. Ruekert , *Insurance Principle& Practice* , Journal of Insurance, 59, 2005, 48.

3. العبد الله ، أمين . *التأمين في سورية بين النظرية و التطبيق* ، دمشق ، سوريا ، 2000، 181.

4. حمود ، ياسر. *التقرير الختامي للفترة التدريبية الثانية* ، المعهد الوطني لإدارة الأعمال ، وزارة التعليم العالي، دورة الرواد، 2005، 8 .

5- *The Multiple Convergent Processing Model of New Insurance*, Year: 2005 <www.emeraldinsight.com > 15/5/2008.

6. كلمة السيد باسل الحموي- مستشار المدير التنفيذي – بنك عوده ش.م.ل. – مجموعة عوده سرادار، في " مؤتمر آفاق التأمين العربية والواقع الاقتصادي الجديد " ،دمشق، 1 و2 حزيران 2005.

7. دليل أعمال شركات التأمين ، هيئة الإشراف على التأمين، دمشق ، سورية ، 2007.

8. مرسوم تنظيم سوق التأمين في سورية ، 2005/7/16 ، هيئة الإذاعة والتلفزيون ، دمشق، سورية

9- مرسوم إحداث هيئة الإشراف على التأمين رقم 68 لعام 2004

10- منشورات هيئة الإشراف على التأمين.

11- مرسوم تنظيم سوق التأمين في سورية ، 2005/7/16 ، هيئة الإذاعة والتلفزيون ، دمشق، سورية.